

E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/C.10/1994/L.1/Add.1
6 May 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية

الدورة العشرون

جنيف، ٢ - ١١ أيار/مايو ١٩٩٤

البند ١١ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها العشرين

المقرر:

مشروع التقرير

الفصل -

الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي والاتجاهات السائدة في الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك الترابط بين الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا والتنمية

الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي والاتجاهات السائدة في الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية

-١- نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول أعمالها في الجلسات ١ إلى ٤ المعقودة في ٢ و ٣ أيار/مايو ١٩٩٤. وكانت أمامها الوثائق التالية:

(A) GE.94-51980

(أ) تقرير أعدته أمانة الأونكتاد عن الاتجاهات السائدة في الاستثمار الأجنبي المباشر (E/C.10/1994/2)

(ب) تقرير أعدته أمانة الأونكتاد عن الشركات عبر الوطنية والعمالة (E/C.10/1994/3).

- وذكر المدير المساعد لفرع البحوث وتحليل السياسات التابع لشعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار بالأونكتاد، في بيانه الافتتاحي، أن الشركات عبر الوطنية تعدّ سبباً للتغيرات السريعة في الاقتصاد العالمي ونتيجة لها، على السواء. لاحظ أن عالم الشركات عبر الوطنية كان يتألف، في أوائل التسعينات، من زهاء ٢٧٠٠ شركات أم و ٢٠٠٠ شركة تابعة - وهي زيادة هامة بالمقارنة بعدد الشركات عبر الوطنية التي كانت متمرزة في بلدان الوطن الرئيسية في عام ١٩٧٠ والبالغ ٧٠٠ أو ما أشبه. وعزا جزءاً من الزيادة إلى تحويل شركات من البلدان النامية، فضلاً عن بعض المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، إلى شركات عبر وطنية، إلا أنه أكد ما ترسم به الشركات عبر الوطنية الكبرى من أهمية للاقتصاد العالمي. وتمثل الشركات الـ ١٠٠ الكبرى من حيث الموجودات الأجنبية ثلث كامل المقدار العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر وكانت تسيطر على ٢,٢ تريليون دولار من الموجودات العالمية في عام ١٩٩١، منها نحو ٢,١ تريليون دولار تمثل موجودات خارج بلدان موطنها. لاحظ المدير المساعد أن تدفقات الاستثمار العالمية نحو الخارج، هبطت في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ لكنها انتعشت في عام ١٩٩٢ لتصل إلى ١٨٥ مليار دولار، وأن المقدار الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم استمر في الزيادة ليبلغ ٢,٢ تريليون دولار في عام ١٩٩٣. وأكد، علاوة على ذلك، أنه حدث ارتفاع مستمر في الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجه إلى البلدان النامية ليبلغ ٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٢ وقراة ٧٠ مليار دولار عام ١٩٩٢ - وهو مستوى فاق التدفقات العالمية إلى الداخل في عام ١٩٨٥. ونتيجة لذلك، مثلت البلدان النامية نصباً متزايداً من تدفقات الاستثمار على نطاق العالم، وبلغ هذا النصيب ٧٣ في المائة عام ١٩٩٢. ومن اللافت للنظر أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل الآن نصباً من تكوين رأس المال المحلي الإجمالي أكبر في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة. وهناك مؤشرات مشجعة فيما يتعلق بقدرة البلدان النامية على الاستمرار في المحافظة على مقادير الاستثمار الأجنبي المباشر أو زиادتها. وإن تحسن الاحتمالات المرتقبة للنمو، وجودة الأداء الاقتصادي، ووجود إطار سياسة مساعدة بفضل زيادة الاستقرار الاقتصادي الكلي، والتحول إلى القطاع الخاص، والتحرير، ووجود مخططات تكامل إقليمية توسيع من الفرص السوقية ومن مجال زيادة توسيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات، تعتبر كلها عوامل هامة تساهم في إدامة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية.

- وأكد المدير المساعد أن الضغوط المتزايدة للاتجاهات التي تعزز العالمية وتكامل الانتاج الدولي قد اقتربت، في الكثير من الأذهان، باستمرار ارتفاع مستويات البطالة. وقد نعمت العمالة التي توفرها

الشركات عبر الوطنية جنبا الى جنب مع نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن بمعدل أدنى الى حد كبير. ويقدر أن الشركات عبر الوطنية تستخدم قرابة ٧٣ مليون شخص في الموطن وفي الخارج، وهو مقدار لا يمثل سوى ٢ الى ٣ في المائة من القوى العاملة العالمية، ولكن هذه الشركات تمثل نحو خمس العمالة ذات الأجر في الأنشطة غير الزراعية في البلدان المتقدمة والنامية، وهي تولد، علاوة على ذلك، عمالة غير مباشرة كبيرة. يضاف الى ذلك أن الشركات عبر الوطنية هي التي توفر، بصورة نموذجية، أجورا أعلى وأعمالا أكثر جاذبية مما توفره، في المتوسط، الشركات المحلية، وهو أمر يعكس توزيعها الصناعي وفوارق انتاجيتها والاستراتيجيات الخاصة بها. وأدى تكامل الانتاج الدولي الى زيادة تعزيز السمة التي تتسم بها الشركات عبر الوطنية، وهي ارتفاع الأجر وارتفاع المهارات، مما ساهم في زيادة المنافسة فيما بين الحكومات على اجتذاب أنشطة الشركات عبر الوطنية واستباقها. بيد أنه لا توجد هناك، في رأيه، صلة بين ازدياد الانتاج العالمي وارتفاع البطالة في البلدان المتقدمة. وبوجه خاص، فإن تغيير موقع العمل ونقلها الى البلدان النامية، بالمقارنة بمجموع الأيدي العاملة في البلدان المتقدمة، ما زال محدودا تماما لعدد من الأسباب: أولا، إن تكاليف الأيدي العاملة ليست سوى عامل من العوامل التي تحدد موقع الانتاج في البلدان النامية كما أن الفروق في تكاليف الأيدي العاملة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية توازنها، الى درجة كبيرة، فروق موازية في انتاجية الأيدي العاملة؛ ثانيا، بقدر ما يحدث تحول في الانتاج من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية، فإنه ينطوي بصورة نموذجية على عملية اضافة تتم فيها إنشاء مراافق انتاج جديدة في هذه البلدان الأخيرة؛ وأخيرا، فإن القسم الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن في الخدمات وإن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع مقيد الموقع، بالنظر الى أن امكانية الاتجار في الخدمات ما زالت محدودة. وتحوي جميع هذه العوامل بأنه على الرغم من أن الانتاج الدولي عامل رئيسي في توسيع عملية إعادة الهيكلة الصناعية على المستوى العالمي، فإن آثاره على النمو وعلى توزيع العمالة محدودة، وبأن العوامل الاقتصادية الكلية والعوامل الدورية، والتغيرات التكنولوجية، وعدم مراعاة أسواق العمل، تعتبر أهم العوامل التي تؤثر في النمو وفي توزيع العمالة. وبه المدير المساعد الى أنه بالرغم من أن انخفاض تكاليف العمل ما زالت تشكل ميزة موقعة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، فإن البلدان لا يمكن أن تأمل في المحافظة على مستويات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وما يتصل به من عمالة إلا عن طريق الاستثمار في التعليم وتعزيز المهارات، وتشجيع الشركات عبر الوطنية على الاستثمار في عمليات ومنتجات كثيفة التكنولوجيا بشكل أكبر. وأضاف قائلا إن تعزيز فرص النمو والعمالة المقتربة بتكميل الانتاج الدولي - بسبب تغير هيأكل التخصص الوطني - يتطلب من واضعي السياسات منظورا طويلا الأجل على المستويين الوطني والدولي على السواء. واختتم حديثه قائلا إنه قد يلزم في هذا السياق قيام تعاون أكبر فيما بين الحكومات وبين الحكومات والقطاع الخاص، على السواء.

٤- وأحاطت عدة وفود علماً بالاتجاه الأخير نحو زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، واقتراها بتناقص التدفقات إلى البلدان المتقدمة، الأمر الذي أدى إلى استئثار البلدان النامية في عام ١٩٩٢ بنصيب منقطع النظير يبلغ ٢٧ في المائة من التدفقات العالمية. وعزت زيادة التدفقات إلى البلدان النامية إلى عوامل اقتصادية تشمل التوسيع القوي، وارتفاع عوائد الاستثمار، وإجراء إصلاح للسياسات يخلق فرصاً واسعة للاستثمار الأجنبي المباشر ولمشاركة الشركات عبر الوطنية في اقتصاداتها، حتى في القطاعات التي كانت في السابق مغلقة أمام هذه الشركات. وأوجزت بعض وفود البلدان النامية تدابير التحرير التي اتخذتها، ومنها على سبيل المثال إعادة النظر في القوانين والأنظمة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وازالة العوائق أمام حرية عمل اقتصاد السوق، وتحويل الملكية إلى القطاع الخاص، فضلاً عن إزالة العقبات البيروقراطية أمام الاستثمار الأجنبي. ووافقت الوفود على أن الشركات عبر الوطنية تعتبر، سبباً للتنمية ونتيجة لها على السواء. وأنها تؤدي دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية والنمو عن طريق التقليل من نقص رأس المال، ونشر الدراسة العلمية والتكنولوجية، وحفظ المنافسة من خلال التجارة والاستثمار الأجنبي.

٥- وتناول عدد من الوفود قضية استثمار نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي في سياق الانتعاش العالمي المتوقع في الأداء الاقتصادي والنمو واستمرار التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي. ورأى هذه الوفود أن استعادة النمو في البلدان المتقدمة يمكن أن تسهم في إعادة توسيع نطاق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان، وأن تزايد أهمية الخدمات في الاقتصادات المحلية للبلدان المتقدمة يمكن أن ينطوي، في الوقت نفسه، على تحول إضافي لإنتاج الصناعة التحويلية نحو البلدان النامية في الصناعات التي تتمتع فيها هذه الأخيرة بميزة نسبية، مما سيؤدي إلى تغيرات إضافية في نمط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وأثيرت بعض مشاعر القلق إزاء الآثار المترتبة على تزايد قدرة رأس المال على الانتقال عبر الحدود الوطنية - وهو تزايد نجم في الآونة الأخيرة عن إزالة الضوابط المالية وتحويل الملكية إلى القطاع الخاص - من حيث تزايد ضعف مناعة الاقتصاد العالمي إزاء اتساع وسرعة حركة الموارد المالية عبر الكرة الأرضية.

٦- وأوجزت بعض وفود البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أوروبا الوسطى والشرقية التطورات المتصلة بسياسات بلدانها تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن تغييرات السياسة الأوسع من أجل الانتقال إلى نظام موجه نحو السوق. وذكرت هذه الوفود أن الإطار القانوني للتحرير والشخصية يوفر فرصاً هامة للمؤسسات الخاصة، بما فيها الشركات عبر الوطنية، وأن حكوماتها توفر المعاملة ذاتها للشركات عبر الوطنية والشركات الوطنية. وأشارت إلى تجربتها الأخيرة مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فذكر أحداً أن استثمار الجهود لتحسين إطار الاستثمار قد أُوتى ثماراً وأن أغلبية الشركات عبر الوطنية التي تستثمر في بلده هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم أتت أساساً

من الاتحاد الأوروبي والمنطقة الأوروبية للتجارة الحرة. وأشار وفد آخر إلى النجاح المحدود الذي لقيه بلده في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حتى الآن، بالرغم من التحرير والشخصنة وتوافر القوى العاملة المؤهلة. وذكر أن عمل الأمانة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر عمل مفيد في المساعدة على تحسين تقييم مساهمات الشركات عبر الوطنية. وذكر أحد الوفود أنه قد يكون من المفيد تنظيم حلقات دراسة عملية حول الاستثمار الأجنبي والشخصنة.

-٧- وأشارت بعض الوفود إلى العوامل المؤدية إلى استدامة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية. ومن بين العوامل التي يحتمل أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان استمرار التوقعات الخاصة بزيادة النمو وتحسين المناخ الاقتصادي، والإصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك خصخصة الشركات المملوكة للدولة والافتتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، والتغييرات الهيكلية، بما في ذلك انتقال بعض انتاج الصناعة التحويلية من البلدان المتقدمة ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر داخل البلدان النامية. كما أن ارتفاع عائدات الاستثمار في البلدان النامية بالمقارنة مع البلدان المتقدمة أسهم في اجتذاب البلدان النامية للاستثمار الأجنبي. وجعلت الصلة القوية بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر هذا الأخير سريع التأثير بالترتيبات التجارية الإقليمية ومن ثم فإن استدامة هذه الاستثمارات تتوقف على التطورات التي تحدث في العلاقات التجارية فيما بين البلدان. ومن شأن الجهود التي تبذلها الحكومات لجعل اقتصاداتها المحلية أكثر كفاءة وأقل تبديداً للموارد وأكثر انتاجية أن تحرر الموارد للأغراض الاستثمارية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.

-٨- واسترعت عدة وفود الانتباه إلى تباين الخبرة والفجوات التي يتبعين ملاحظتها فيما يتعلق بنمو الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. وهناك عدد كبير من أقل البلدان نمواً وبلدان أخرى في إفريقيا لم يسهم في السعي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بل أنه ربما تختلف كثيراً. وأوجه التفاوت هذه تشكل جزءاً من المشكلة العامة للاحتلال الهيكلي في الاقتصاد العالمي. بما في ذلك تزايد الفجوات بين أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى من حيث الانتاج، والتجارة، والاستثمار. وفيما يتعلق بالفجوات، استرعت وفود الانتباه إلى عدم الاستقرار السائد في بعض أكثر المناطق جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، والذي نعاه جزئياً تفاوت الدخول. وأشار أيضاً إلى احتمالات الضغوط التضخمية ونقص الأيدي العاملة الماهرة في البلدان التي تشهد أداءً فعالاً للنمو والاستثمار الأجنبي المباشر.

-٩- وحل عدد من الوفود أيضاً دور اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية كمحفل لمناقشة قضايا الاستثمار الدولي. وأشار إلى أنه نظراً لاختتام جولة أوروغواي، وقيام الغات بوضع تصميم لمنظمة التجارة العالمية بحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وانتهاه دورات الأفقرة العاملة المخصصة المعنية

بالمستثمار والتدفقات المالية التابعة للأونكتاد، هناك مجال كبير لعادة النظر في دور الأمم المتحدة في قضايا الاستثمار.

١٠- وشار عدد من الوفود إلى صعوبة اقامة صلة وثيقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعملة. فاسهام الشركات عبر الوطنية لا يمكن في خلق فرص العمالة في ذاته، بقدر ما يمكن في توفير الاستثمارات، ونشر التكنولوجيا، وتعزيز القدرة التنافسية، وتخفيف الأسعار. أما فيما يتعلق بالعمالة، فإن آثار هذه الشركات على نوعية العمالة وخلق عمالة غير مباشرة أهم من اثارها على الأعداد التي يتم استخدامها مباشرة. بيد أن بعض المندوبين أشاروا إلى الدور الایجابي الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في العمالة في البلدان النامية، وبخاصة الصين، حيث زادت العمالة في النروج الخارجية إلى ستة ملايين بحلول عام ١٩٩٢. وأشار أيضا إلى أن معاملة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل وإلى الخارج معاملة ليبرالية، إلى جانب اتباع سياسات سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي والقيام باستثمارات في مجال نوعية العمل، يمكن أن تؤدي إلى زيادة الآثار المتعلقة بالعمالة ونوعية العمل إلى أقصى درجة. وأشار وفدى أنه ليس من السليم القول، كما جاء في التقرير الخاص بالشركات عبر الوطنية والعمالة، بأن الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عمليات الدمج والاحتياز لا يسم في العمالة فالتحسن في الكفاءة نتيجة لعمليات الدمج والاحتياز يمكن أن يسم في زيادة الانتاج والعمالة. وذكر وفدى أنه يتعين على الحكومات تعزيز عمليات الشركات عبر الوطنية بظروف اجتماعية متغيرة. ورئي في هذا الصدد أن وجود سرط اجتماعي في الاتفاقيات الدولية أمر هام حتى وإن كانت النظرة إليه متباعدة فيما بين مختلف تجمعات البلدان. وأشار وفدى نام إلى المعوقات التي تواجهها البلدان النامية، بما في ذلك بلده، في تحقيق زيادة سريعة في التعليم والتدريب كما تطلب الشركات عبر الوطنية التي تطور أنشطتها، وذكر أنه يتعين على الشركات عبر الوطنية هي أيضا أن توفر التدريب لعمالها.

١١- وعلقت عدة وفود على مسائل السياسات المتصلة بمشاركة الشركات عبر الوطنية، سواء بصفة عامة أو فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر. واتفقت على أن نمو الاستثمارات الخاصة بصورة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصورة خاصة في البلدان النامية يعزى إلى الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي وإزالة الضوابط التنظيمية في مجموعة كبيرة من البلدان النامية. وقد تجدد الاهتمام بالأسواق الخاصة لتوفير السلع والخدمات. وفيما يتعلق بسياسات الاستثمار الأجنبي، أتاحت القوانين الجديدة المنظمة للمشاركة الدولية مجالاً واسعاً لزيادة الاستثمارات الأجنبية. وتنظر الحكومات بشكل متزايد إلى الشركات الخاصة والشركات عبر الوطنية كعوامل إيجابية للكفاءة والنمو الاقتصادي بين. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تضمن السياسات الوطنية معدلات نمو أعلى ومستدامة واستثماراً في تنمية البنية الأساسية، وخدمات دعم، وسياسات نقدية ومالية لتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وتعليناً وتنمية للموارد

البشرية. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن يستمر تحرير الاقتصاد في تدعيم الاستثمار الخاص والمبادرة الخاصة، بما في ذلك العنصر الأجنبي، بما يعزز الناتج والعملة على المستوى الوطني.

-١٢ وثارت مناقشات محددة بشأن سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر. ونوقشت على وجه الخصوص تكاليف وفوائد اتباع نهج مرکتز مقابل نهج مستهدف في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ونوقشت دور الحوافز وشروط الأداء بالإضافة إلى المسألة الأوسع المتعلقة بالمنافسة فيما بين البلدان على الاستثمار الأجنبي المباشر. ودارت المناقشات حول ما إذا كانت الحوافز إنفاقاً لا داعي له من جانب البلدان وما إذا كانت تشوه المنافسة. وأعرب وفد عن اعتقاده بأن الحوافز لا تشوه المنافسة طالما كانت غير مقترنة بشروط أداء. وأشار وفد آخر إلى أن شروط الأداء تثبط الاستثمار الأجنبي المباشر وتزيد من تكاليف الشركات الخاصة.

-١٣ وبينما أعربت الوفود عن تقديرها لنوعية الوثائق الممتازة المقدمة في إطار بند جدول الأعمال، استرعت الانتباه إلى بعض مجالات التحسين: إذ ينبغي أن يكون هناك تحليل كاف بدرجة أكبر للعوامل التي تؤثر على أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر ووصف أكثر تفصيلاً لعدم إمكانية مقارنة البيانات عبر البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى زيادة التركيز على التطورات التي حدثت في جمهوريات الاتحاد السوفيatic سابقاً وفي أوروبا الشرقية وهي تطورات لا يعكسها التقرير المقدم إلى اللجنة بشكل كاف.

-١٤ وشكر المدير المساعد لفرع البحث وتحليل السياسات، في ملاحظاته الختامية، الوفود على تعليقاتها وعلى المناقشة المفيدة للقضايا. ورغم أن المناقشة كانت واسعة بدرجة يصعب تلخيصها، أشار إلى عدد محدود من القضايا التي تستحق اهتماماً خاصاً. فأولاً، علقت جميع الوفود على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية واعتبرته تطوراً إيجابياً ومرغوباً فيه. وثانياً، هناك ما يدعو إلى التناول فيما يتعلق بالتدفقات إلى البلدان النامية، لكن السوق العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر سوق تنافسية متغيرة وعلى البلدان أن تتroxى الحذر. وثالثاً، أن أقل البلدان ثمواً تحتاج إلى المساعدة. وأشار إلى أن السبب الداعي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية يتصل بالعوامل المحددة الرئيسية مثل حجم الأسواق ونموها، وتطور البنية الأساسية، والإطار المساعد. وإذا أصبحت أطر الاستثمار الأجنبي المباشر مماثلة، فإن عوامل أخرى تكتسب أهمية كبيرة؛ وتشمل هذه العوامل الإطار القانوني الملائم، والحكم السليم، والبنية السياسية المستقرة، والبنية السليمة على مستوى الاقتصاد الكلي. وينبغي توجيه اهتمام خاص إلى تنمية الموارد البشرية وتحسين العمالة. ورأى المدير المساعد أنه نظراً لتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية والاعتراف بأهميته، فمن المهم أن يكون في إمكان الأونكتاد والمؤسسات الأخرى مساعدة البلدان النامية وإسداها المشورة إليها.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١٥- أحاطت اللجنة علماً بتقريري الأمين العام بشأن الاتجاهات السائدة في الاستثمار الأجنبي المباشر (E/C.10/1994/2)، وبشأن الشركات عبر الوطنية والعملة (E/C.10/1994/3)، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل برنامجه الخاص بالبحوث المتعلقة بالشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، وأن ينشر نتائج هذه البحوث عن طريق مختلف المطبوعات، بما في ذلك تقرير الاستثمار العالمي ودليل الاستثمار العالمي وأن يقدم إلى اللجنة في دورتها الحادية والعشرين تقارير بشأن الاتجاهات والقضايا المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد عالمي ينبع إلى العالمية.